مؤتمر المانحين والتمثيل المشرف

م.ثامر العلصمي

■ عندما نجد المنتديات الاقتصادية الدولية، ورؤوس الأموال الأجنبية والمهتمين.. يقفون بتقدير جم عند اطلاعهم لواقع التنمية الاقتصادية في اليمن.. فإن ذلك يعني أن بلادنا -وبحمد الله- قرات بتمعن عقلية الاقتصاد العالمي الذي غدا صناعة تعتمد على السرعة، ولعل الحديث عن مؤتمر المانحين الذي سيعقد في العاصمة البريطانية لندن منتصف نوفمبر ٢٠٠٦م، والذي سيكرس لمناقشة واقع التنمية في اليمن.. يأتي ضمن عوامل النجاح الكبيرة التي حققت بها بلادنا -ممثلة بفخامة الاخ علي عبدالله صالح- تميزاً مهماً على المستوى الاقليمي والدولي.. للانطلاق نحو افاق مشرقة تضيء دروب المستقبل.

إن الشراكة مع العالم ضرورة ملحة خدمة للمصالح القومية وكذا خدمة للبمن في سد الفجوات التنموية، لذا فقد حرص الاخ الرئيس على أن يولي التنمية اهتماماً ورعاية خاصة، وذلك من خلال تاكيده الصريح والواضح في اكثر من مناسبة بالقول معركتنا المستقبلية تنموية.. همنا هو التنمية والاقتصاد الوطني.

واستشعاراً منه بان المستقبل التنموي يحتاج الى تعاون وتكامل مع الآخرين أكثر من الاحتفاظ بحيثيات أو اشكاليات صعبة.. فإن من ذلك الحرص سوف يترأس وفد بلادنا لفعاليات مؤتمر المانحين للمضي قدماً لاستكمال الاصلاحات الشاملة والظفر بدعم المانحين للتنمية وجلب العديد من المستثمرين وتمويل المشروعات الاستراتيجية بما يعين بلادنا على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وبما يؤمن الامكانات لنهوض الاقتصاد اليمني ويقربه من الاندماج في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.وها هو الاخ الرئيس سيذهب الى المؤتمر حاملاً معه برنامجه الانتخابي المتضمن تعهداته بتحقيق الاصلاحات الشاملةومحاربة الفساد والمضي قدماً في تنفيذ برامج التنمية وتوظيف مخرجاتها لمكافحة الفقر، والوفاء بالتزامات اليمن بمكافحة الارهاب، وتعهداته أيضاً بالفصل بين السلطات وحكم الشعب نفسه بنفسه.. وفوق هذا وذاك نجاح الانتخابات الرئاسية والمحلية الأخيرة.. كل تلك التعهدات والأرصدة المنجزة ستعزز من ثقة الاطراف الاقليميين والدوليين لدعم اقتصاد اليمن وستهيئ المناخ لإنجاح المؤتمر بصورة مشرفة.

ولاشك أن الحراك السياسي والتنموي المثمر والقيادة المقتدرة للدبلوماسية اليمنية بقيادة فخامة الاخ الرئيس ستجعل من اليمن عضواً فاعلاً في محيطه الاقليمي والدولي.. وهو الامر الذي ظهر جلياً في المشاركة الإيجابية لفخامته في قمة مجموعة الثماني الكبرى مؤخراً والتي عكست مدى التقدير الذي تحظى به اليمن اقليمياً ودولياً.. وهو كذلك الأمر الذي سيظهر في المشاركة الايجابية لفخامته في مؤتمر المانحين نوفمبر ٢٠٠٦م.

بوح الخاطر

سارة عبدالله حسن

ألوان المشيب

■ المشيب مصير يصل إليه الإنسان في سن معينة وحددها البعض على أنها تبدأ بعد الستين وتظهر علامات على شكل الإنسان وصحته وحركته تدل عليه، وقد توصّل العلم الحديث إلى العديد من الطرق العلاجية لتغيير أو تجديد بعض العوارض أو العلامات التي تدل على التقدم في السن.

نجاح مبهر توصّل إليه العلم الحديث بتقنياته المتطورة تخفف أو تلغي معالم الكبر على الوجه والجسد، ولكن هل فكر الطب بتجديد المشاعر وإعادة حيوتها؟!

فالمشاعر الإنسانية هي الأخرى قد تصاب بالمشيب وصاحبها ليس في الستين أو السبعين من عمره بل في العشرين والثلاثين ربيعاً بسبب ظروف مرضية مزمنة أو ظروف اقتصادية أو أزمات اجتماعية.

ضغوط وضغوط جعلت مشاعرنا تعاني القلق وتصل للكبر قبل الأوان وهو مرض مزمن لايمكن شفاؤه بعقاقير أو عمليات جراحية.. والسؤال هنا كيف نتجاوز مثل هكذا حالة؟

إن الإيمان بالله وقدرته وعدالته تجعل الشخص أكثر تماسكاً في المحن التي تمر به ونقول.. من منا لم يمر بأزمات سواءً أكانت مرضية أو ضائقة مالية أو فشلاً في تحقيق هدف إنجاز عمل في أي مجال من المجالات.. الخ..

ولكن إذا تذكرنا جيداً أن هذه الأشياء لن تدوم أو ان القدر يخفي الأفضل في المستقبل.. هذا الإيمان يجعل صاحبه يسيطر على أحزانه حتى إذا كانت كل المعطيات لدينا وكل الظروف تؤكد ان المستقبل لن يكون أفضل إلاّ أن ذلك لايجب ان ينزع الأمل من قلوبنا، علينا عندها أن ننظر للأمور نظرة تتناسب مع واقعنا ونخلق توازناً جيداً بين أنفسنا وبين ما حولنا على كافة الأصعدة.

من ناحية أخرى يقر القران الكريم- وهو دستور عقيدتنا ومرشدنا- ان الحياة ليست سعادة دائمة وان المؤمن الحق هو المصاب، فالمصائب هو اختبار وابتلاء من الله سبحانه وتعالى للإنسان لو استسلمنا لها سقطنا في براثن الفشل، ولو تماسكنا وتجاوزناها حققنا كل ما نامله من الاستقرار والنجاح.

وزير العدل.. ومحاسبي الفرع

أحمد مصلح القاضي

■ إن أي قراءة متأنية لرسالة فرع نقابة المحامين بصنعاء الموجهة لفخامة الأخ الرئيس بشأن موقف وزير العدل من نقابة المحامين الأمريكيين لا تدع مجالاً للشك أن ثمة افتراءات واضحة ومضخمة ضده من قبل النقابة إذ أن مجمل المراسلات الصادرة من الأخ الوزير لكل من الاخوين وزير الخارجية ووزير التخطيط ليس فيها ما يمكن أن يقال عليه اختراق لنصوص الدستور والقانون.

فالثابت أولاً ان النقابة الأمريكية لا تهدف للقيام بأعمال مهنية يمكن ان تضر بمهنة المحاماة في بلادنا كون الهدف يتعلق بتقديم المساعدات في مجال القضاء وليس الترافع أمام المحاكم في بلادنا وذلك بحسب مراسلات الجهات ذات العلاقة.. كما أن الثابت أيضاً أنه في حال بروز أي أعمال أو ممارسات يمكن أن تضر بمهنة المحاماة فإن النقابة الأم ممثلة بالمستشار عبدالفتاح البصير رئيس نقابة المحامين اليمنيين تلك الشخصية النقابية التي تمتلك ثراءً معرفياً وقانونياً لا يمكن أن يغيب عنها ما ادعاه فرع نقابة صنعاء كون النقابة الأم هي المعنية بمواجهة وتحرير الخطابات الى الجهات المختصة في وجود أية ممارسات أو أعمال من شأنها الإضرار بالمهنة.

وتدليلاً على ذلك وتاكيد أيضاً لصحة ما سبق ووسط التناولات الاعلامية لرسالة فرع النقابة بشأن موقف وزير العدل نورد مراسلات الأخ الوزير بهذا الخصوص والتي تؤكد ان ليس هناك ما يمكن أن يطلق عليه اختراق للدستور والقانون.

ففي تاريخ ٢٠٠٦/٧/١م وجه الأخ وزير العدل مذكرة برقم ٢١٤ للأخ وزير الخارجية جاء فيها «بالاشارة الى مذكرتكم رقم ٧٢٢/١٠٢/١٥٦/١ بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٤م والمتضمنة رغبة نقابة المحامين الأمريكيين في التسجيل الرسمي لنشاطها في اليمن وبما أن عمل النقابة تقديم الدعم التنموي للاصلاح القضائي وكون النقابة منظمة أجنبية غير حكومية هدفها تقديم المساعدات في مجال القضاء وليس الترافع أمام المحاكم اليمنية فإن الجهة المانحة للترخيص هي وزارة التخطيط والتعاون الدولي وفقاً للقانون.

وبتاريخ ٢٠٠٦/٧/١م، وعلى نفس الرسالة وجه الأخ وزير العدل رسالة الى وزير الخارجية جاء فيها بالاضافة الى مذكرتكم بنفس الرقم والتاريخ السابق بشأن رغبة نقابة المحامين الأمريكيين في التسجيل الرسمي لنشاطها في اليمن حسب القوانين المحلية وكمنظمة أجنبية غير حكومية للقيام بأعمال تتعلق بالدعم والمساعدة التقنية في مجال تطوير القضاء.. الخ.

وحيث طلب المنظمة المذكورة يتعلق بممارسة نشاط تنموي في مجال تطوير القضاء وبالتالي:

فإن الطريق الصحيح عبر وزارة التخطيط والتعاون الدولي وفقاً للقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠١م، بشأن الجمعيات والمؤسسات.

وبتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩م، وجه الأخ وزير العدل رسالة لوزير التخطيط والتعاون الدولي جاء فيها رداً على مذكرتكم بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٣م، بخصوص طلب الموافقة الرسمية من مجلس القضاء على التعامل والتعاون مع جمعية المحامين الأمريكيين.. الخ.

نود الافادة أنه تم عرض الموضوع على مجلس القضاء الأعلى في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩م، وتم التداول في الموضوع وخلص المجلس الى أن وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى ليس لهما علاقة من الناحية القانونية بالموافقة او عدم الموافقة على تسجيل جمعية المحامين الأمريكيين.

وعليه واذا كانت تلك هي محصلة ردود مراسلات الأخ وزير العدل لوزيري الخارجية والتخطيط بشأن موقفه من نقابة المحامين الأمريكيين فالمؤكد أن الأمر غير طبيعي كما أكدت احدى المصادر القضائية بوزارة العدل أنه يرجع بدرجة أساسية الى خلاف بين النقابة الفرع، والنقابة الأم، حول من يتسلم مبلغ الدعم من نقابة المحامين الأمريكيين.

ان وزير العدل غازي شائف الأغبري، وبحسب ما جاء في حديث صحفي على لسان فضيلة القاضي عصام عبدالوهاب السماوي رئيس المحكمة العليا رئيس مجلس القضاء الأعلى يفقه الواقع ويدرك طبيعة عمل وزارة العدل وانه يشرك المجلس في جميع أعماله ذات الشأن القضائي واذا كانت تلك منهجية وزير العدل الرافضة للانفراد بأية قرارات تتعلق بشأن العدالة فكيف بأمر يتعلق بانشاء فرع نقابة أجنبية.

والواقع القضائي يحكي أن وزير العدل قد اختصر عمر الاصلاحات القضائية بزمن قياسي غير متوقع من خلال شراكة المجلس في كل اعماله فكان أن صدرت اللوائح المنظمة لأعمال القضاء وأقرت التسويات والترقيات للقضاة واعضاء النيابة وفق الضوابط التي أقرها المجلس وفتح باب القبول بالمعهد العالي للقضاء للجميع بما في ذلك العنصر النسائي ولأول مرة.. وكان الاهتمام بالقضاء التجاري وتفعيل دور هيئة التفتيش القضائي وباستمرار.

وعودة الى موضوع رسالة فرع نقابة المحامين وبحسب الكثير من المحامين ومنتسبي السلطة القضائية فإن الرسالة قد أتت بلغة متحدية للواقع ونصوص الدستور والقانون من أشخاص انغمسوا بالعمل السياسي البعيد عن المهنية وروح القانون والذي لا يروق لهم أن يروا الاصلاحات القضائية التي احدثها زميل لهم سبق وأن عمل معهم في المحاماة، تترجم على أرض الواقع مؤصلة للعديد من الأعمال الخاطئة والممارسات المغلوطة التي ترسخت عبر عشرات السنين حتى أصبحت ثقافة من أوساط المجتمع بما فيهم المحامون.

وهنا نؤكد أن اعداء الاصلاحات القضائية لن يستكوا وسيختلقوا القضايا والمشاكل بين فترة وأخرى لوزير العدل الذي جاء الى القضاء والوزارة على خلفية بيضاء لا يحمل أي حقد أو ضغينة على أحد يتنفس القانون ولكننا نقول أنه سيظل رقماً صعباً على المزايدين دائماً باسم القانون يحقق التراكم الايجابي في أداء السلطة القضائية بشراكة مجلس القضاء الأعلى نحو تعزيز استقلال القضاء وتقريب العدالة للمجتمع.

ثمار المرحلة الأولى من الإصلاحات

■ ها هي ثمار المرحلة الأولى من برنامج الاصلاحات الاقتصادية والمالية والادارية التي تصدى لتحقيقها مؤتمرنا الشعبي العام وحكوماته المتعاقبة، تؤتي ثمارها في مؤتمر المانحين الذي سينعقد، بمشيئة الله تعالى، في لندن يوم الأربعاء القادم، ويحضره فخامة الرئيس المعلم علي عبدالله صالح -حفظه الله- فما حكاية ثمار تلك المرحلة؟

نشير بداية الى أن برنامج الاصلاحات الاقتصادية والمالية والادارية، هو المعيار الحقيقي لحزمة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية الشاملة التي خطط لها ورعاها الأخ الرئيس المعلم وأقرها، في مارس من العام ٩٥م، مجلس الوزراء للحكومة الائتلافية آنذاك «المؤتمر-الاصلاح»، وليست تلك الاصلاحات الارتجالية التي خرج بها علينا اقطاب المشترك في مشروع ارادوا به أن يكون بديلاً لتلك الاصلاحات العملية والموضوعية، في ديسمبر من العام الماضي، غير معترفين ومقدرين لرؤى وحكمة ودراية الأخ الرئيس المعلم، وقدرات وتجارب الحزب الريادي المؤتمر الشعبي العام.

ما دفعني الى ايراد تلك الاشارة، هو محاولة «كتبة» المشتركين التقليل من قيمة ومردودات برنامج الاصلاحات الاقتصادية والمالية وانعكاساتها على ما سيخرج به مؤتمر المانحين من قرارات تمثل ثمرات تلك الاصلاحات، لا لشيء وإنما لأن مؤتمرنا الشعبي العام تصدى للمضي قدماً بهذه الاصلاحات الى الأمام مسترشداً برؤى وتعاليم رئيسه المعلم، ومتحلياً بالصبر وبعد الأفق السياسي ليعوض ضياع عامين منذ اقرارها تسبب فيها حزب «الاصلاح». ففي ٢١ مايو ٩٧م، أي بعد أربعة أيام على أول اجتماع لمجلس وزراء حكومة المؤتمر، أعلن الأخ الرئيس المعلم، في خطابه السياسي المهم الذي وجهه الى الجماهير، أن بلادنا تنتهيأ لمرحلة جديدة، وقال راسماً معالمها: «إن المهام المستقبلية، والأولويات الملحة التي ينبغي انجازها بهمة ومثابرة، تتمثل في المضي قدماً في جهود الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري».. ثم عطف بالقول على تحديد مفاصل وأليات وميادين تلك الاصلاحات على النحو التالي:

- تعزيز البناء الاقتصادي.
- استكمال بناء الهياكل الاساسية للتنمية.
- عدالة توزيع المشاريع الخدمية والانمائية.
- تشجيع الاستثمار وتقديم كافة التسهيلات اللازمة للمستثمرين.
- تطوير القطاعات الصناعية والسمكية والزراعية والسياحية.
- استكمال تنفيذ البرنامج الوطني لاستصلاح الأراضي الزراعية، والتوسع في بناء السدود والحواجز المائية.
- متابعة مشروع انشاء المنطقة الحرة في عدن.
- رفع مستويات التعليم من خلال توحيده، واصلاح أية اختلالات فيه، والتوسع في التعليم المهني والفني، وتحديث التعليم الجامعي، ودعم البحث العلمي وتوظيفه لخدمة المجتمع.
- تعزيز علاقات بلادنا مع الدول الشقيقة والصديقة وفي مقدمتها دول الجوار، وتطوير مجالات التعاون معها، وايلائها كل الاهتمام على أساس التعاون والمصالح المشتركة والاحترام المتبادل.
- هذا الى جانب العديد من المهام المتعلقة بمحاربة الفساد وتجفيف منابعه، وتعزيز الأمن والاستقرار وغيرها.

علي عمر الصيعري

وكان الرئيس المعلم أولى جانب الاستثمار وتشجيعه، اهتمامات مبكرة منذ العام الأول لبرنامج الاصلاحات اذ صدر القرار الجمهوري رقم ٢٧ لسنة ٩٥م، بشأن التعديلات المهمة على قانون الاستثمار الصادر في ٩١م، وذلك من أجل تجاوز النواقص والثغرات التي اعترته.. وكان نتاج ذلك احداث قفزة نوعية في مجالات الاستثمار حيث تزايدت الطلبات بشكل ملحوظ في أعقاب تفرد المؤتمر الشعبي العام بالحكم في مايو ٩٧م، حتى بلغ عدد الطلبات في مارس ٩٨م، حوالي ٦٧٠ طلباً استثمارياً محلياً واجنبياً بقيمة اجمالية قدرت بـ٣٦,١ مليار ريال مضافاً اليها مليار دولار.

ومن أجل تعزيز متطلبات البناء الاقتصادي الذي استهدفت تلك الاصلاحات، اتجه الأخ الرئيس المعلم وبرامج الاستراتيجيات المعنيين ببلورتها وذلك بهدف حشد المزيد في التفاعل مع خططهم الآنية والمستقبلية وخلق التفاعل مع مجمل الاهداف المرسومة وخاصة من قبل الرأي العام صاحب المصلحة الأولى في هذه الاستراتيجيات وفي ذلك ايضاً اذا ما تحقق فإن المسئولية عند تنفيذ هذه الاستراتيجيات لن تكون مسئولية مقتصرة على الجانب الحكومي أو بمعنى أدق الجهات المعنية بالاستراتيجيات وانما ستكون المسئولية جماعية، تستشعر بها مختلف الفعاليات الابداعية والفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية بمسئوليتها الجسيمة كلٌ بحسب تخصصه والعلمية والاكاديمية المخصصة في المجالات المناطة باعداد استراتيجية لها.

وفي ذلك ضمانة لاشباع رؤية هذه الاستراتيجيات وجعلها قادرة على التنبؤ البعيد والقريب بالتحولات التي يمكن أن تطرأ على صعيدها والتحديد الدقيق لكيفية التعاطي معها من خلال العديد من الوسائل والطرق المرسومة سلفاً.وفي ذلك لاشك اذا ما تحقق فإن الاستراتيجيات ستتمتع من خلال ما تحمله من أهداف وبرامج وخطط القدرة على الاستمرارية في تنفيذ اهدافها وفي اطار من الانسيابية التي تعزز من الخطوات الفاعلة باتجاه المزيد من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

نحو استراتيجيات قابلة للتبلور على الواقع

يحيى علي نوري

هذا بالنسبة لعملية الاعداد أما بالنسبة لما بعد اقرار هذه الاستراتيجيات وبدء عملية التعامل مع أهدافها وبلورتها الى الواقع فإن المعنيين ايضاً بترجمة ذلك مسئولون عن عملية التعريف المستمر بأهداف وخطط وبرامج الاستراتيجيات المعنيين ببلورتها وذلك بهدف حشد المزيد في التفاعل مع خططهم الآنية والمستقبلية وخلق التفاعل مع مجمل الاهداف المرسومة وخاصة من قبل الرأي العام صاحب المصلحة الأولى في هذه الاستراتيجيات وفي ذلك ايضاً اذا ما تحقق فإن المسئولية عند تنفيذ هذه الاستراتيجيات لن تكون مسئولية مقتصرة على الجانب الحكومي أو بمعنى أدق الجهات المعنية بالاستراتيجيات وانما ستكون المسئولية جماعية، تستشعر بها مختلف الفعاليات الابداعية والفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية بمسئوليتها الجسيمة كلٌ بحسب تخصصه

■ اهتمام الحكومة بإعداد الاستراتيجيات المختلفة والمعنية بالعديد من القضايا الرئيسة في الحياة اليمنية يمثل بحد ذاته مؤشراً ايجابياً على أن التوجه الآن والمستقبلي يستند على عملية تخطيطية دقيقة تساعد على فهم معطيات الراهن وآفاق المستقبل وتمكن الجهات المعنية من رفع مستوى الاستعدادية في التعاطي مع كل المتغيرات في اطار من الخطوات المدروسة بعناية لتلبية حاجيات المجتمع اليمني.

ومع أن الاهتمام الحكومي يتزايد بموضوع الاستراتيجيات من وقت لآخر فإنه بات على المعنيين بإعداد هذه الاستراتيجيات العمل على توسيع نطاق عملية الإعداد التي يقومون بها بصورة تمكن العديد من الفعاليات الابداعية

بين محاكمة صدام ومحاكمة بوش..!!

حسين اللسواس

■ أخيراً أُسدل الستار على المسرحية الهزلية التي عاشها العالم تحت عنوان (محاكمة صدام) بمشهد دراماتيكي توقعه الكثيرون منذ اللحظة الأولى لظهور (أسد بغداد) في قفص اذلال المحتل الأمريكي.

ورغم ان المسرحية الهزلية كادت تماثل مسلسلاً مكسيكياً من الناحية الزمنية كونها امتدت لتناهز عاماً كاملاً.. غير ان المخرج وتحت ضغوط فوقية وتحتية قر انهاء المسرحية بصورة عاجلة وبمشهد توقعه الكثيرون م ان تم الإعلان عن مسرحية المحاكمة.

- الثابت ان الحكم قد اعدته مطابخ الـcia منذ ان ؛ اعتقال الزعيم صدام، وماحدث في القاعة التي احتضن تمثيلية المحاكمة لم يكن سوى محاولة لاقناع المنظما الحقوقية والعالم بجدية المحاكمة وعدالة المحكمة.

غير ان كل تلك المحاولات سرعان ما تبخرت لينكشف للعالم مقدار الزيف الذي عاشه طيلة أشهر المحاكمة لحظ النطق بالحكم والذي أراد (المنتج) له ان يتزامن م انتخابات التجديد النصفية لمجلس النواب والشيو الأمريكيين وذلك في مسعى لإعادة ماء الوجه للرئيس بوش والحزب الجمهوري الحاكم الذي أُريق على وقع ضربات المقاومة العراقية الوطنية.

- الناخب الأمريكي الذي لم يعد يطيق صبراً ادرك انه ظل يحتسي الوهم ويعيش فاصلاً طويلاً من أكاذيب بوش والحزب الجمهوري التي لاتنتهي فقرر ان يوجه صفعة كبرى لمحيا الرئيس وحزبه عندما وضع حداً لحوالي (١٢) عاماً من سيطرة الحزب الجمهوري على مجلس الكونجرس والشيوخ.. فأكاذيب حزب (الأفيال) الحاكم وسياساته الرعناء المتغطرسة لم تترك لدافع الضرائب الأمريكي خياراً آخر سوى الاحتماء في كنف حزب (الحمير) ومنحه الثقة وإعادة اعتباره الذي ظل مفقوداً لعقد زمني هو مدة سيطرة افيال الجمهوريين على صناعة القرار الأمريكي.

- (محاكمة بوش) بهكذا عنوان مبسط يمكن استقراء واستجلاء المستقبل القريب الذي سيعيشه العالم عقب ان تغيرت ملامح الخارطة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ستشهد السنوات المتبقية من ولاية بوش فاصلاً مريراً من الاستجوابات والعراقيل والمنغصات على غرار تلك التي تعرض أسد بغداد لها تحت عنوان (محاكمة صدام) مع الفرق طبعاً بين كلا النهايتين، فقد يذهب صدام صريعاً ثمناً لفكره ومبادئه القومية الراسخة، أما بوش فسينتهي به الحال عقب تجرع سيناريو المحاسبة على أيدي الديمقراطيين إلى مزبلة التاريخ!!.

وفيما سيظل ذكر صدام خالداً في الوجدان العراقي والعربي، سيظل الأمريكيون ومن ورائهم شعوب المعمورة يكيلون اللعنات لبوش الذي جلب الويلات لشعبه وللعالم!!.

al_lcswas@hotmail.com